

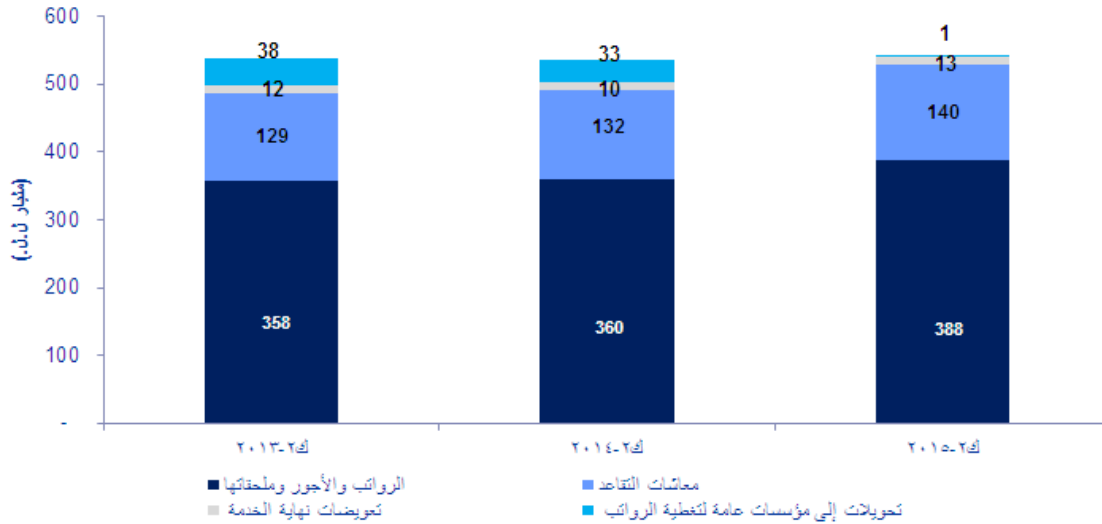
I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات (أ) الرواتب والأجور وملحقاتها، (ب) معاشات التقاعد، (ج) تعويضات نهاية الخدمة، إضافة إلى (ح) التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 4 مليار ليرة (1 في المائة)، من 538 مليار ليرة في كانون الثاني 2014 إلى 542 مليار ليرة في كانون الثاني 2015، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى: (1) ارتفاع بقيمة 27 مليار ليرة (8 في المائة) في مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، (2) زيادة بقيمة 8 مليار ليرة (6 في المائة) في معاشات التقاعد، و(3) زيادة بقيمة 3 مليار ليرة (28 في المائة) في تعويضات نهاية الخدمة. قابل هذا الارتفاع انخفاض بقيمة 32 مليار ليرة في التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب، وذلك نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات، مسجلة قيمة 1 مليار ليرة في كانون الثاني من العام 2015.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني من الأعوام 2013، 2014، و2015



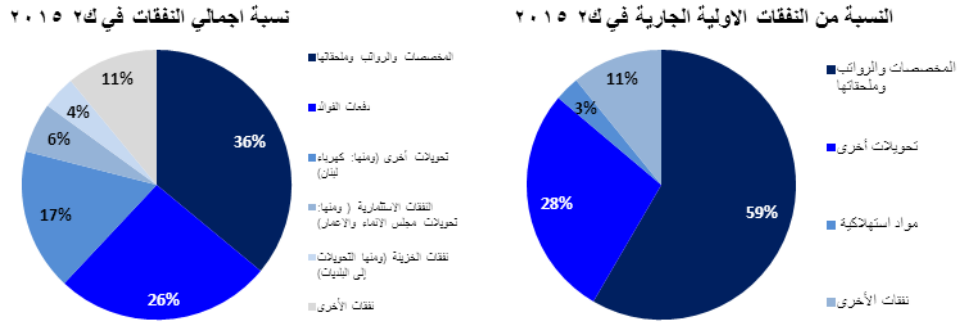
المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها

تشكل مخصصات الرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الجارية الأولية¹، إذ سجلت نسبة 59 في المائة في كانون الثاني 2015، مقارنة بنسبة 47 في المائة و50 في المائة خلال الفترة نفسها من العامين 2014 و2013 على التوالي. كذلك، ارتفعت نسبة مخصصات الرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى 36 في المائة خلال كانون الثاني 2015، مقارنة مع 30 في المائة في العام 2014 و34 في المائة في العام 2013 (لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة الرسم البياني رقم 2).

¹ تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

الرسم البياني 2: نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الأولية الجارية وإجمالي النفقات في كانون الثاني 2015



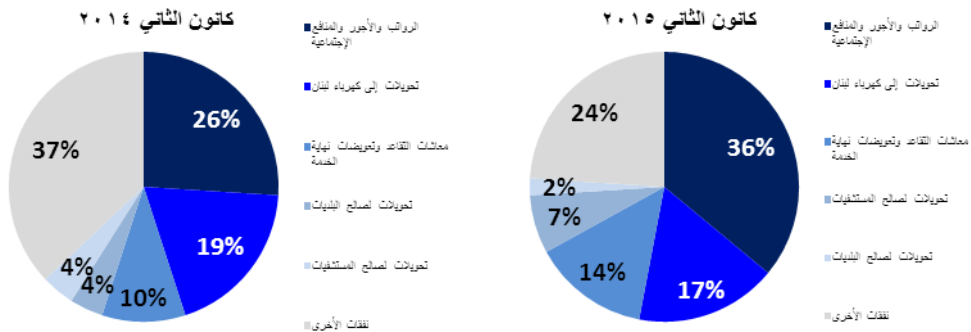
المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 28 مليار ليرة (8 في المائة)، وذلك من 360 مليار ليرة في كانون الثاني 2014 إلى 388 مليار ليرة في كانون الثاني 2015. يعود السبب الأساسي وراء هذا الارتفاع إلى الزيادة بقيمة 36 مليار ليرة في التقديمات العائدة للجهاز العسكري، مقابل انخفاض بقيمة 14 مليار ليرة في المبالغ المسددة كاشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة. بالتفصيل، شكلت الرواتب والأجور الأساسية نسبة 69 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني 2015، وقد تلتها كل من التقديمات الاجتماعية (23 في المائة)، المنافع الوظيفية (5 في المائة) والنفقات الأخرى (2 في المائة).

سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 26 في المائة من مجموع الإنفاق الأولي في كانون الثاني 2014، وقد ارتفعت إلى 36 في المائة في كانون الثاني 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2014 وكانون الثاني 2015



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

جدول 1: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني من العامين 2014 و 2015

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		مخصصات الرواتب والأجور		(مليار ل.د.)
	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	
الجهاز العسكري	278	237	0	0	90	54	7	7	175
الجيش	187	137	0	0	69	25	4	4	108
قوى الأمن الداخلي	68	75	0	0	14	22	2	2	51
قوى الأمن العام	18	20	0	0	6	7	0	0	13
قوى أمن الدولة	5	5	0	0	1	1	0	0	3
الجهاز التربوي	65	66	0	1	0	0	6	5	60
الجهاز المدني /1	42	41	6	5	1	0	5	6	29
مساهمة الدولة لصالح	0	14	0	14					
تعاونية موظفي									
الدولة /2									
الجمارك /3	3	3							
إجمالي الإنفاق	388	360	6	21	91	55	19	18	265

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطيابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II. مخصصات الرواتب والأجور

من إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية 269 مليار ليرة في كانون الثاني 2015، أي بارتفاع قدره 5 مليار ليرة (2 في المائة) مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2014. وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بقيمة 6 مليار ليرة (4 في المائة)، مقابل انخفاض في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي بقيمة 2 مليار ليرة (4 في المائة).

a. A. II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يأتي الارتفاع البالغ 4 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي نتيجة الزيادة في المدفوعات المخصصة للعناصر الدائمين في الجيش بقيمة 6 مليار ليرة، وهي عائدة بدورها إلى تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. قابل هذا الارتفاع انخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في المدفوعات المخصصة للعناصر الدائمين في قوى الأمن الداخلي.

b. A. II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

انخفضت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 2 مليار ليرة في كانون الثاني 2015 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2014. نتج هذا الانخفاض الذي بلغ 4 في المائة عن تراجع دفعات الرواتب والأجور الأساسية لأساتذة التعليم الابتدائي في المديرية العامة للتربية بقيمة 2 مليار ليرة.

II.A.c. رواتب وأجور الجهاز المدني

ارتفعت الدفعات لصالح الجهاز المدني بحوالي 1 مليار ليرة في كانون الثاني 2015 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2014. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني إذ بلغت 24 في المائة في كانون الثاني 2015 (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).

بالتحديد، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الارتفاع الأبرز بنسبة 12 في المائة في الشهر الأول من العام 2015، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في مدفوعات رواتب الدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان من جراء الزيادة في مدفوعات الفروقات بقيمة 1 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني من العامين 2014 و 2015

نسبة التغير 2014/2015	ك2 2015	ك2 2014	(مليون ليرة)
24%	7,354	6,615	وزارة الخارجية والمغتربين
18%	5,319	4,953	وزارة العدل
9%	2,742	2,689	مجلس النواب
8%	2,445	2,563	رئاسة مجلس الوزراء
8%	2,396	1,141	وزارة المالية
6%	1,699	1,790	وزارة الصحة العامة
5%	1,516	886	وزارة الأشغال والنقل
4%	1,226	1,155	وزارة الزراعة
3%	913	883	وزارة الدفاع
3%	841	2,909	وزارة الداخلية
13%	3,831	3,927	أخرى
100%	30,281	29,509	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II.B. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة 36 مليار ليرة (66 في المائة) لتسجل 91 مليار ليرة في كانون الثاني 2015، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع في الدفعات لصالح الجيش بقيمة 44 مليار ليرة، والتي قابلها انخفاض في التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 8 مليار ليرة.

وبالتفصيل، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة (أ) الارتفاع في تقديمات الاستشفاء بقيمة 41 مليار ليرة، (ب) الزيادة في منح التعليم بقيمة 14 مليار ليرة. بالمقابل، شهدت كل من تقديمات المرض والأمومة وتقديمات الزواج انخفاضاً بقيمة 5 مليار ليرة.

وجاء تراجع التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي نتيجة (1) التذني في التقديمات الاجتماعية بقيمة 8 مليار ليرة، (2) انخفاض بقيمة 2 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة، و(3) تراجع بقيمة 1 مليار ليرة في تقديمات الاستشفاء. قابل الانخفاض المذكور ارتفاع بقيمة 5 مليار ليرة في منح التعليم.

II.D. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

انخفضت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 14 مليار ليرة لتصل إلى لاشيء في كانون الثاني 2015.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb